

# Artikel Bu Nur Fadhilah

*by* Nur Fadhilah

---

**Submission date:** 12-Jun-2020 06:38PM (UTC+0700)

**Submission ID:** 1342527326

**File name:** jurnal.doc (140.5K)

**Word count:** 4454

**Character count:** 21398

## قرار تنظيم الزكاة في إندونيسيا

نور فضيلة

الجامعة الإسلامية الحكومية (IAIN) تولونج أجونج

نظريّة عامل الزكاة في الفقه الإسلامي لم تَنْزَل في إطار الخلاف بين العلماء، بعضُهم يقولون بأن العامل لا بدّ من أن ينصبه الإمام أو الحاكم، بينما ما البعض الآخر يقولون بعدم وجوب تنصيب الإمام أو الحاكم له. فمهما اختلفوا فيما يتعلق بالتنصيب من قبل الإمام أو الحاكم، فهم متتفقون على تدخلهما في تنظيم الزكاة مما جعلته حكمة محمودة. وأما قرار تنظيم الزكاة في إندونيسيا فيعطي للمجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في تنظيم الزكاة. فإن الحكومة والمجتمع في تنظيم الزكاة بإندونيسيا ليسا في جانب متعارض بل هما متعاونان في ترقية تأثير فعالية الخدمة في تنظيم الزكاة.

### المقدمة

الزكاة عبادة مالية اجتماعية<sup>1</sup>، فهي فريضة في المال لها مكانة مهمة في بناء المجتمع، وليس بمعنى العبودية الخضة لله فحسب، وإنما فرضت الزكاة على كل مسلم لتحقيق التكافل والمسؤولية على كل الظروف الاجتماعية. فالزكاة أولى الوسائل في بناء الفكر والضمير الاجتماعي بين المسلمين لتقليل الفرق بين الفريق الغني والفريق الفقير.<sup>2</sup>

في إندونيسيا، قرار تنظيم الزكاة صدر بموجب القانون رقم 38 سنة 1999 عن تنظيم الزكاة.

حيث تُصَوَّر في القانون المذكور مؤسستان منظمتان للزكاة، وهما مؤسسة عامل الزكاة (Badan Amil Zakat (BAZ) التي أسستها الحكومة و هيئة عامل الزكاة (LAZ) (Lembaga Amil Zakat) التي أسسها المجتمع. بعد أن كانت معموله مدة 12 سنة أصبح القانون رقم 38 سنة 1999 عن تنظيم الزكاة معدلا

<sup>1</sup> يوسف القرضاوي. 1993. العبادة في الإسلام. بيروت: مؤسسة الرسالة. ص. 235  
Perekonomian Modern, Cet. 1, Jakarta: Gema Insani Press, hlm. 1; Abdul Ghofur Anshori. 2006. *Hukum dan Pemberdayaan Zakat: Upaya Sinergis Wajib Zakat dan Pajak di Indonesia*. Yogyakarta: Pilar Media, hlm. 5

<sup>2</sup> وهبة الرحيلي. 1989. الفقه الإسلامي وأدلته. المجلد الثاني. دمشق: دار الفكر. ص. 732

بالقانون رقم 23 سنة 2011 بوسيلة اجتماع متكامل من قبل جميع أعضاء مجلس النواب تاريخ 27 أكتوبر 2011. مهما كان حديث الصلاحية ، فإن هذا القانون قد أبدى خلافاً بين المجتمع لا سيما عند مسؤولي هيئة عامل الزكاة (LAZ) (Lembaga Amil Zakat). رد الفعل الناتج هو بسبب وجود جملة من البنود في قانون تنظيم الزكاة التي تبين بعض الأمور الجديدة التي توحى قلقاً لهيئة عامل الزكاة كمؤسسة تنظيم الزكاة الأهلية (غير الحكومية) ، منها: مركبة تنظيم الزكاة بأيدي الحكومة، وتقليل وظيفة دور LAZ وتجريم هيئة تنظيم الزكاة غير الشرعية.

بحرينة المواد على القانون رقم 23 سنة 2011 عن تنظيم الزكاة قد أنتجت قراراً قرأه محكمة القوانين بتاريخ 31 أكتوبر 2013. بموجب قرار رقم PUU-X/86/2012، فإن المحكمة قبلت بعض الطلبات التي قدمت على قانون تنظيم الزكاة. فسرت المحكمة ثلاثة بنود من قانون تنظيم الزكاة بأن: شرطية تسجيل مؤسسة مجتمع إسلامي و كونها مؤسسة لها إذن شرعى لهيئة عامل الزكاة لابد من قراءتها أمر اختياري أو غير إلزامي. وكذلك، رقابة شرعية لـ LAZ مفسرة برقابة داخلية أو رقابة خارجية، مع استثناء إذن الموظف المسؤول على تنظيم الزكاة المتمثل بمجموعة من الأفراد لهم وجاهة في الدين (أي العلماء)، أو مسؤولي عمارة المساجد أو المصليات التي لا يصلحها BAZ أو LAZ. بناء على هذه المقدمة سيتكلّم البحث عن نظرية عامل الزكاة في الفقه الإسلامي و قرار تنظيم الزكاة في إندونيسيا.

### نظريّة عامل الزكاة في الفقه الإسلامي

كلمة العامل لغةً مأخوذةٌ من (عمل) أي الشخص الذي يعمل. وفي الاصطلاح الشخص الذي وظفته الحكومة (أي أولي الأمر) لتنظيم الزكاة وجباتها من الناس الذين يجب عليهم الزكاة وتقسيمتها على مستحقيها، وله سلطة كاملة من قبل الحكومة (أي أولي الأمر) لتنظيم الزكاة المذكورة<sup>3</sup>. العامل من الأصناف الذين يستحقون الزكاة، ليس على صفة ضعفه المالي بل كأجرة على سعيه فيأخذ الزكاة وتنظيمها وتقسيمتها على مستحقيها.

يرى بعض العلماء بأن العامل لابد أن ينصبه الإمام أو السلطة الحاكمة. وأقوالهم فيها كالتالي:

1. محمد رشيد رضا<sup>4</sup>، عند ما فسر سورة التوبة : 60<sup>5</sup> قال بأن العاملين على الزكاة هم الذين نصبهم الإمام أو السلطة الحاكمة أو وكيلها للقيام بأخذ الزكاة (وَهُمُ الْجُبَاهُ)، والقيام بحفظها (وَهُمُ الْخُزَنُهُ) ومنهم الرعاة والقائمين الإداريين . وهؤلاء لابد أن يكونوا مسلمين.

Quraish Shihab. 1999. *Membumikan Al Qur'an: Fungsi dan Peran Wahyu dalam Kehidupan Masyarakat*. Bandung: Mizan, hlm. 325<sup>3</sup>

<sup>4</sup> محمد رشيد رضا. 1368 هـ. تفسير المنار. الجلد العاشر. مصر: المنار. ص. 513.

2. أحمد مصطفى المراغي<sup>6</sup>، يرى أن العاملين على الزكاة هم الذين أرسلهم السلطان لأخذ الزكاة وحفظها. هذا يدل على شرط كون العامل مأموراً من قبل السلطة الحاكمة حتى لا يكون صرفها من قبل المركي وحده.

3. سيد سابق<sup>7</sup>، يرى أن العاملين على الزكاة هم الذين يوليهم الإمام أو نابه، العمل على جمعها من الأغنياء، وهم الجباة، ويدخل فيهم الحفظة لها، والرعاية للأنعام منها، والكتبة لديوانها. ويجوز أن يكون من الأغنياء. وينبغي أن تكون الأجرة بقدر الكفاية. (ص. 327-328)<sup>7</sup>

4. محمد ابن صالح العثيمين<sup>8</sup>، يرى أن العاملين على الزكاة هم الذين لهم ولية عليها من قبل أولى الأمر، ولهذا قال: (والعاملين عليها) ولم يقل: العاملون فيها. إشارة أن لهم نوع ولية، وهم جبائحا الذين يجبونها من أهلها، وقسمها الذين يقتضي مونحا في أهلها، وكتابتها ونحوهم، وهؤلاء عاملون عليها يعطون من الزكاة، وكانوا مستحقين بوصف العمالة، ومن استحق بوصف أعطي بقدر ذلك الوصف، وعليه فيعطون من الزكاة بقدر عملتهم فيها، سواء كانوا أغنياء أم فقراء، لأنهم يأخذون الزكاة لعملهم لا حاجتهم، وعلى هذا فيعطون ما يقتضيه العمل من الزكاة، فإن قدر أن العاملين عليها فقراء، فإنهم يعطون بالعمالة، ويعطون ما يكفيهم ملدة سنة لفقرهم. لأنهم يستحقون الزكوة بوصفين العمالة عليها والفقير، فيعطون لكل من الوصفين، ولكن إذا أعطيناهم للعمالة ولم تسد حاجتهم ملدة سنة، فنكمّل لهم المؤونة ملدة سنة. (ص 32)

5. عبد الكريم زيدان<sup>9</sup>، يرى أن العاملين على الزكاة هم الذين وظفهم الإمام (أمير المؤمنين) لجمع الزكاة أو زكاة الأموال الظاهرة كالأنعام والزروع والشمار. ومن جملة العمال كل من يحتاج إليه سعيه في جمع الزكاة وحفظها وجبائيتها إلى الإمام كالكاتب والجامع والقاسم والحاسب والكائل والراعي والحامل .

6. يوسف القرضاوي<sup>10</sup> ، يرى أن العاملين على الزكاة كل من ساهم في مشروع أمور الزكاة : مِنْ جامِعٍ وَكَاتِبٍ وَحَاسِبٍ وَخَازِنٍ وَحَافِظٍ وَقَاسِمٍ إِلَى الْمُسْتَحْقِينِ . فالزكوة في الإسلام ليست فريضة

<sup>5</sup> إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله علیم حکیم (التوبه: 60)

<sup>6</sup> مصطفى المراغي، 1946. تفسير المراغي. مصر: المطبعة

<sup>7</sup> سيد سابق، 1983. فقه السنة. المجلد الأول. بيروت: دار الفكر. ص. 327

<sup>8</sup> محمد ابن صالح العثيمين، 2003. فتاوى في أحكام الزكوة. رياض: دار التريا. ص. 332

<sup>9</sup> Abdul Karim Zaidan. 1999. *Ensiklopedi Hukum Wanita dan Keluarga*. Jilid 2. Terjemah oleh Bahruddin Fannani. Jakarta: Robbani Press, hlm. 104-105

<sup>10</sup> يوسف القرضاوي. المراجع السابق. ص. 545

فردية بل على الحكومة أيضا . فالحكومة يجب عليها تنظيم وتنصيب الأشخاص ليكونوا عمال الزكاة.

7. و هبة الرحيلي<sup>11</sup> ، يرى أن العاملين على الزكاة هم موظفو الحكومة الذين عليهم مسؤولية جمع الزكاة و صرفها من أرباحها.

بناء على الأقوال السابقة تبين أن العامل لا بد من أن تنصبه السلطة الحاكمة . الشرط اللازم ليقال أنه عامل الزكاة هو نصب أمير المؤمنين (أولي الأمر) إياه وإعطاؤه السلطة له فيأخذ الزكاة و صرفها ، فلنجان الزكاة المتواجدة في المساجد والأشخاص الذين عيّنوا أنفسهم عملاً ليسوا عملاً شرعين . وهذا مطابق لتعريف العامل لكونه عامل لا بد من أن يستعمله شخص معين . وجود السلطة فيأخذ الزكاة و صرفها أمر لازم للعامل لأنه يتلزم بأخذها قهراً من الذين منعوا أنفسهم بدفع الزكاة.

بيد ما البعض الآخر يرون اتجاهها مخالفًا في وجوب نصب العامل من قبل الإمام . وأقوالهم في ذلك

كالآتي :

1. أبو زهرة - حسب ما نقله فريش شهاب<sup>12</sup> ، يرى أن العاملين على الزكاة هم الذين يعملون في تنظيم الزكاة وجمعها و حسابها والبحث عن مستحقيها وكذا صرفها لهم . ومع ذلك ، فأبو زهرة يؤكد بأن الأصل في الزكاة جمعها من قبل الحكومة أو ثائبيها . ومن جملة الوسائل التي اقترحها المبيعات الاجتماعية التي تحت رقابة الحكومة .

2. محمد جواد مغنية<sup>13</sup> ، يرى أن العامل<sup>6</sup> على الزكاة كل من يتوظف لأخذ الصدقات .

3. أبو بكر جابر الجزائري<sup>14</sup> ، يرى أن العامل على الزكاة هو الجاي لها أو الساعي لجمعها أو القيم عليها أو الكاتب لها في ديوانها فيعطي منها أجراً عالته ولو كان غنياً ، لقوله صلعم: (لا تحل الصدقة لغنى إلا خمسة: لعامل عليها، أو رجل اشتراها بماله، أو غارم، أو غاز في سبيل الله، أو مسكين تصدق عليه منها لغنى).

مهما قال بعضهم بعد موجوب نصب الإمام أو الحكومة للعامل فالجميع متتفقون على أن تدخلهما في تنظيم الزكاة حكمة محمودة . مطابقة لتسميتها عامل فالوظيفة الأولى له هي رعاية أموال الزكاة . فلو كان له عمل آخر غيرها فيعتبر عملاً ثانياً لا يجوز أن يهمله من عمله الأساسي وهو كون عامل

Wahbah al Zuhaily. 2008. *Zakat: Kajian Berbagai Mazhab*. Terjemah oleh Agus Effendi dan

Bahruddin Fananny. Bandung: Remaja Rosdakarya, 14<sup>11</sup>, 267

<sup>12</sup> فريش شهاب. المرجع السابق. ص. 326

Muhammad Jawad Mughniyah. 2007. *Fiqih Lima Mazhab: Ja'fari, Hanafi, Maliki, Syafii, Hambali*.

Terjemah oleh Masykur A. B. (et.al.). Jakarta: Lentera, hlm. 192

<sup>13</sup> أبو بكر جابر الجزائري. 1995. منهاج المسلم. بيروت: دار الفكر. ص. 248

<sup>14</sup> أبو بكر جابر الجزائري. 1995. منهاج المسلم. بيروت: دار الفكر. ص. 248

الزكاة. ولتفريغه والإمكانية وكذا الجهد المبذولة لتنظيم الزكاة فهو يستحق نصيباً من الزكاة. أما لو كان عنده مهنة معينة كالطبيب والمدرس مدير المؤسسة والخامي والتاج، الذي مارس كل مهنته يومياً، ثم في وقتٍ ما يشارك في رعاية أمر الزكاة فهو لا يسمى عامل الزكاة، إلا إذا صدر أمر رسمي من الحكومة والمؤسسة الحكومية للقيام بتنظيم الزكاة حسب القرارات المعهودة. حتى لو كان محافظاً أو مسؤول المنظمة أو المديرية أو القرية عيشه الحكومة لتنظيم الزكاة فلا يستحق نصيباً من الزكاة لأنه قد حصل على راتب من خزانة الدولة على حسب وظيفته.

وكذا شأن لجان الزكاة الموجودة في المساحد والمصليات لا يليق أن يقال لهم عمال الزكاة، وإنما عمال تطوعيون اجتماعيون لمساعدة المجتمع في أخذ زكائم وصرفها إلى مستحقيها. بناء عليه، لا يستحقون البتة نصيباً من الزكاة ولا يجوز لهم أخذ شيء من أموال الزكاة التي جمعوها، أي يحرم عليهم أخذ نصيب منها لأنهم ليسوا من المستحقين (أي ليسوا العاملين على الزكاة).

اختلاف العلماء فيما يتعلق بتسلیم الزکاة إلى الحكومة أو الإمام أو العامل على أقوال آتية<sup>15</sup>:

1. الإمام أبو حنيفة، يفرق بين الأموال الظاهرة والأموال الباطنة، فالظاهرة لابد أن يسلم إلى الإمام، وأما الباطنة فعلى مشيئة صاحبها.

2. المالكية، يرون أن الأصل في الزكاة أن تسلم إلى إمام عادل. وزاد القرطي بأنه لو كان الإمام الذي يستلم مال الزكاة عادلاً (أي في التسلیم أو التقسيم) فلا يجوز لصاحب المال تقسيمه بنفسه.

3. الشافعية، يرون أن الأموال الباطنة فلصاحبها تقسيمتها بنفسه. وأما الظاهرة فله خيار في تقسيمتها بنفسه وعدمه. لكن عندما قلنا بالجواز فعل هو واجب أو ليس واجب؟ قولان.

4. الحنابلة، يرون عدم وجوب تسليم أموال الزكاة إلى الإمام أو العامل. فلو سلم صاحب الزكاة ماله للمستحق جاز وسقطت عنه الفريضة.

وإن اختلفوا في تسليم أموال الزكاة المعينة إلى الإمام أو العامل فهم متافقون في مسألتين أساسيتين،

<sup>16</sup> هما:

1. من حق الإمام أن يطالب رعيته بإخراج الزكاة، سواء كانت من الأموال الظاهرة أو الباطنة. لا سيما عندما يرى حال الرعية المانعين للزكاة المفروضة عليهم من عند الله عز وجل.

<sup>15</sup> يوسف القرضاوي، المرجع السابق، ص. 745-747

<sup>16</sup> نفس المرجع، ص. 752-753

فالخلاف الذي دار بين العلماء في قضية تسليم الزكاة إلى الإمام إنما حاصل عند عدم مطالبة الإمام له. أما إذا طالب الإمام تسليمها له فعلى الرعية السمع والطاعة.

2. لو أهل الإمام تنظيم أمر الزكاة ولم يطالبها فإن مسؤولية الزكاة على أربابها لم تسقط. فعليهم إخراجها بأنفسهم على مستحقتها؛ لأنها عبادة وفرضية دينية قطعية. ومنشأ الخلاف هو عدم وجود نص صريح من الكتاب والسنة ينص على وجوب أو جواز أو سنّة تسليم الزكاة إلى العامل.

وبين يوسف القرضاوي الشروط المطلوبة في العامل، وهي<sup>17</sup>:

1. أن يكون مسلماً. لكن الإمام أحمد لم يشترط هذا الشرط في العامل لأن لفظ (العاملين) عام يشمل المسلم والكافر. وتطبيق هذا القول إنما يكون في العملية التي لا تشمل قراراً.
2. أن يكون مكلفاً، أي بالغاً وسلیم العقل والفكر وقابلًا للمسؤولية في رعاية شأن الأمة.
3. أن يكون لديه صدق وأمانة. هاتين الصفتين مهمتين لتعلقهما بثقة الأمة.
4. أن يكون عالماً بما يتعلق بأمر الزكاة (أحكام الزكاة). ولا يشترط هذا الشرط في جميع مسؤولي الزكاة بل على حسب وظيفة في التنظيم.

5. أن يكون قادرًا على إنجاز الأعمال المطلوبة منه.

على العموم، إن وظائف عامل الزكاة تنقسم إلى قسمين: الجبائية والتقسيم<sup>18</sup>. الجبائي وظيفته مراقبة وتعيين المركبين وتحديد أجناس الأموال التي تجب عليهم الزكوة والنصاب الذي عليهم إخراجه. ثمأخذها وحفظها ليعطيها موظفي التقسيم. بخصوص عمل التقسيم، الحاجة الماسة على القاسم إلى الشرط الثالث وهي معرفة أحكام الزكوة كالعلم بالأموال التي تجب فيها الزكوة ونصابها وقدرها ووقت إخراجها. عملية جمع أموال الزكوة هي من أعمال عامل الزكوة في جمعها وأخذها من مكان المركبي. وعلى العامل —غير أعماله السابقة— أن يدعو للمركبي كما أرشده الله عز وجل في سورة التوبية : 103.

أما القاسم —بعد النظر والبحث المتكامل— فوظيفته المراقبة وتعيين الأصناف المستحقين للزكوة وتقدير حاجتهم. ثم صرفها إلى كل المحتاجين مع النظر في قدر الزكوة المسلمة وحاجة كل مستحق. في هذا الشأن، على القاسم أن يلم بدلائل الشعع المتعلقة بوظيفته، كأن يعلم حقيقة الفقير والمسكين والعامل والمؤلفة قلوبهم والغaram في شبيل الله وابن السبيل، ويعلم الشروط المطلوبة في كل مستحق، ويعلم أيضًا القدر الواجب إعطاؤه لكل مستحق. وعلى قاسم الزكوة المسؤول أن يعلم الآداب المتعلقة بتقسيم الزكوة من الدعوات؛ لأنه ليس بأمر هين على المركبي والمستحق حتى يكون أداء فريضة الزكوة تماماً عند الله عز وجل.

<sup>17</sup> نفس المرجع، ص. 553-551

<sup>18</sup> قريش شهاب، 1999. المرجع السابق، ص. 328

أما يوسف القرضاوي<sup>19</sup> فقد قسم وظائف العامل على ثلاثة أقسام: 1. وظيفة الجامع وأعضائه ، 2. وظيفة القاسم وأعضائه، 3. وظيفة تعيين المستحقين. بيد ما يرى وهبة الرحيلي<sup>20</sup> أن العامل هو كل من كان عاشرا وهو الآخذ للعشر من أموال الزكاة، أو كاتبا، أو قاسما للمستحقين، أو حافظا للأموال المجموعية، أو حاسرا وهو المسئول عن جمع أرباب الأموال، أو عارفا وهو المسئول عن تخمين نصاب أموال المركبين، أو حاسب للأنعام، أو كائلا، أو راعيا، وكل من ساهم في التنظيم غير الحاكم والقاضي والسلطة الحكومية؛ فإنه ليس لهمأخذ مال من بيت مال الدولة.

بناء عليه، فالمراد بالعامل هو كل من ساهم وشارك في عملية تنظيم الزكاة من جمع وتقسيم وغيرها حتى عملية تقرير المسئولية نظرا إلى أن الشخص الذي يقوم أمام الحكومة أو السلطة في تقرير المسئولية هو العامل. وليس هناك خلاف أساسي بين العلماء في هذا.

#### **قرار تنظيم الزكاة في إندونيسيا**

بدءاً من سنة 1999 أصدرت الحكومة الإندونيسية بعض القوانين المتعلقة بعملية الزكاة المستخلصة فيما يلي:

1. القانون رقم 38 سنة 199 عن تنظيم الزكاة هو القرار الأول الذي نص على المؤسستين المنظمتين للزكاة ، وهما مؤسسة عامل الزكاة BAZ التي نظمتها الحكومة وهيئة عامل الزكاة LAZ التينظمها المجتمع.

2. تقرير الوزير الديني لجمهورية إندونيسيا رقم 373 سنة 2003 عن إعمال القانون رقم 38 سنة 1999 عن تنظيم الزكاة الذي يضم عناصر المؤسسة المشتملة على هيكل الهيئة والوظائف في تنظيم الزكاة سواء كانت مؤسسة عامل الزكاة BAZ التي نظمتها الحكومة وهيئة عامل الزكاة LAZ التينظمها المجتمع.

3. تقرير مدير جنرال إرشاد المجتمع الإسلامي وشئون الحج رقم د/291 سنة 2000 عن دليل عملي في تنظيم الزكاة.

4. تقرير رئيس جمهورية إندونيسيا رقم 8 سنة 2001 عن مؤسسة عامل<sup>2</sup> الزكاة الوطنية.

5. القانون رقم 23 سنة 2011 عن تنظيم الزكاة الذي يكون بدليلا عن القانون رقم 38 سنة 1999 عن تنظيم الزكاة، لعدم مناسبته بتطور احتياجات القانون الاجتماعي.

<sup>19</sup> يوسف القرضاوي، 1996. المرجع السابق. ص. 547-546

<sup>20</sup> وهبة الرحيلي، 2008. المرجع السابق. ص. 282-283

6. قرار محكمة القانون العليا رقم (X/2012 PUU-86) في قضية تجربة مواد القانون رقم 23

سنة 2011 عن تنظيم الزكاة مع قانون جمهورية إندونيسيا سنة 1945.

7. قرار الحكومة رقم 14 سنة 2014 عن عملية قانون رقم 23 سنة 2011 عن تنظيم الزكاة.

فيما يتعلق بمؤسسات تنظيم الزكاة كما رتب في قانون تنظيم الزكاة سنة 1999، في قانون تنظيم الزكاة سنة 2011 يفرق بين مؤسسة تنظيم الزكاة التي نظمتها الحكومة والمؤسسة التي نظمها المجتمع. كما نصّ هذا الكلام في المتطلبات العامة لقانون تنظيم الزكاة وهي:

1. مؤسسة عاملٍ للزكاة الوطنية التي تسمى بـ (BAZNAS) هي مؤسسة تعمل في تنظيم الزكاة، بصفتها الوطنية،

2. هيئة عاملٍ للزكاة التي تسمى بـ (LAZ) هي هيئة أسسها المجتمع وظيفتها المساعدة وفي جمع وتقسيم وتنمية الزكاة.

3. قسم جباة الزكاة التي تسمى بـ (UPZ) هو عضو هيكلٍ تحت (BAZNAS) في المساعدة على جمع الزكاة.

عموماً، إن قانون تنظيم الزكاة سنة 2011 لم يختلف بسابقه الذي ما زال يعطي مساحة كبيرة لمؤسسة تنظيم الزكاة. ولكن، الفرق بينهما هو أن القانون الجديد لم يستخدم تسمية مؤسسة عاملٍ للزكاة (badan amil zakat) للمؤسسة التي نظمتها الحكومة كما سمى بما في القانون السابق. ونص القانون الجديد قد أقر (BAZNAS) على أنها المؤسسة ذات السلطة في تنظيم الزكاة بصفتها الوطنية. إذا كان في القانون رقم 38 سنة 1999 لم يوجد أي تأكيد على سلطة تنظيم الزكاة، حيث مؤسسة عاملٍ للزكاة التي نظمتها الحكومة وهيئة عاملٍ للزكاة التي أنشأها المجتمع سواسية. لكن في القانون رقم 23 سنة 2011 نصّ على أن السلطة الكاملة في شأن تنظيم الزكاة على (BAZNAS). أما (LAZ) فتكتيف مع (BAZNAS).

مضبوطون قانون تنظيم الزكاة الجديد أغلبيته ما يتعلق بشأن هيكلية المؤسسة التنظيمية. هنا يفهم من العنوان لهذا القانون وهو تنظيم الزكاة ، له علاقة قوية بأمور شكلية لا تنفك عن هيكلة القائمين بها. كما ذكر في حرف د أساس مقياس لقانون تنظيم الزكاة الجديد أن "... في السعي على ترقية العمل وال نتيجة فالزكاة لابد من تنظيمها بشكل المؤسسة الموقعة للشرعية الإسلامية" مما يشير إلى أهمية جانب هيكلية المؤسسة عند مصممي القانون المذكور.

غالبية ضبط ما يتعلق بالهيكلية تظهر في جملة من البنود التي تضبطها. من مجموع 47 فصلاً فإن

32 منها تضبط ما يتعلق بالهيكلية. والمراد بهيكلية المؤسسة هنا هي: مؤسسة عاملٍ للزكاة الوطنية

و(BAZNAS) في المحافظة، و (BAZNAS) في المدينة، وهيئة عاملية الزكاة (LAZ)، وقد نظمت جبأة الزكاة (UPZ). من هذه المؤسسات الخمسة فإنَّ مؤسسة عاملية الزكاة الوطنية (BAZNAS) قد نظمت بفضل أكثر من غيرها، بل يوجد باب خاص ينظم (BAZNAS)، وهو الباب الثاني عن مؤسسة عاملية الزكاة الوطنية. وضبط ما يتعلق بـ(BAZNAS) هو الأكمل يشمل التعريف، والمكانة، والخصائص، والشكل، والغضوبية، والفائدة، والوظيفة ، والسلطة. لو قُورِنَ بينه بين القانون رقم 38 سنة 1999، فقانون تنظيم الزكاة الجديد لديه فروق أساسية كما تبين من الجدول الآتي:

#### جدول الفروق بين القانون رقم 1999/38 والقانون رقم 2011/23

العنصر الفارقة	القانون رقم 1999/38	القانون رقم 2011/23
مكانة الحكومة-المجتمع	سواسية في تنظيم الزكاة	مكانة الحكومة أو مؤسسة الزكاة الحكومية (BAZNAS) أعلى
حرية المجتمع	المجتمع حر في تنظيم الزكاة	المأدون من قبل الحكومة هو الذي له حق في التنظيم
ضبط (LAZ)	في فصلين	في 13 فصلاً
شروط (LAZ)	(LAZ) نظمها المجتمع	أن (LAZ) هيئه المجتمع الإسلامي
صوابط العمل	جميعها ضُبطت في قرار الوزير	بعضها ضُبطت في قرار الحكومة

المصدر: مستخلص من القانون رقم 1999/38 والقانون رقم 2011/23

بناء على الجدول السابق ، أَكَّدَ قانون الزكاة 2011 على هيكلية BAZNAS كمؤسسة تنظيم الزكاة الحكومية التي لها سلطة كاملة في تنظيم الزكاة بصفتها الوطنية. بجانب قضية تأكيد مكانة (BAZNAS)، فإن قانون تنظيم الزكاة يضم بعض الشروط المتعلقة بـ(LAZ)، وتؤدي قلقاً مسؤولي (LAZ). وتلك الأوهام المقلقة تتلخص كالتالي:

1. وقوع الضغط والتضييف على (LAZ) كما يُبيَّن ذلك في الفصل 17، والفصل 18 ،  
والفصل 19

2. وجود إمكانية التحريم على العاملين الأهليين (أي غير الشرعيين). الفصل 38 نصَّ على أن "كل فرد يمنع عمداً أن يتتصدر ليكون عاملًا للزكاة فيعمل بالجمع والتقطيع والتنظيم بدون

إذن رسمي من الموظف المسؤول". والفصل 41 نص على أن "كل شخص يعتمد ويعارض الحكم ويختلف القرار كما أريد في الفصل 38 يُعاقب عليه جنائياً بالحبس على الأقل مدة سنة و/أو بالغرامة على الأكثر خمسون مليون روبيه". التهديد بالعقوبة الجنائية لم يكن موجوداً في قانون تنظيم الزكاة 1999، أما في قانون تنظيم الزكاة 2011 فقد نص على أن الأفراد الذين يمارسون تنظيم الزكاة من دون إذن رسمي من الحكومة سيُعاقب عليه جنائياً . تلك الفصول إذا كانياًها وتطبيقها مبهمين، فسيؤدي إلى عدم الإنتاج ويبعد بعض إمكانيات نمو الزكاة الطبية.

إذا نظر إلى إحدى الأفكار الأولية لنشأة القانون رقم 23 سنة 2011 تعديلاً للقانون رقم 38 سنة 1999 فإنما أُنشِئَ ليكون مخرجاً من تناقضات تنظيم هيكلية مؤسسة الزكاة في إندونيسيا ألا وهي عدم وضوح من يقوم باللراقبة، ومن يقوم بالصيانة. فإذا بمضمون قانون تنظيم الزكاة 2011 لم يعط جواباً شافياً على إشكالات عدم وضوح تلك المناصب في تنظيم الزكاة في إندونيسيا. BAZNAS التي كانت في بداية أمرها أُطْلِقَتْ كُمُدِّرَةٍ وَمُرَاقِّيَةٍ لتنظيم الزكاة فإذا هي في قانون تنظيم الزكاة 2011 ما زالت لديها سلطة التنفيذ كصَانِيَةٍ للزكاة. هذه القضية هي التي دفعت جمعية مجتمع الزكاة الإندونيسية ZAKAT Indonesia (Komaz)<sup>21</sup> لرفع دعوى تجريبية بعض مواد القانون رقم 23 سنة 2011 عن تنظيم الزكاة إلى محكمة الحكم العليا.

تجربة المواد التي أُجْرِيَتْ بيد جمعية مجتمع الزكاة الإندونيسية (Koalisi Masyarakat Zakat) على القانون رقم 23 سنة 2011 عن تنظيم الزكاة إلى محكمة الحكم العليا قد أنتجت قراراً قرائيًّا من محكمة الحكم العليا في تاريخ 31 أكتوبر 2013. في قرارها، قبلت المحكمة بعض طلبات الرافعين ورفضت بعضها. عَدَلَتِ المحكمة وَفَسَرَتِ الفصول الثلاثة من قانون تنظيم الزكاة كما يلي:

أ. الفصل 18 البند (2) حرف أ و حرف ب القانون رقم 23 سنة 2011 عن تنظيم الزكاة الذي نص على: <sup>٢١</sup> . مُسَجَّلةٌ كهيئَة اجتماعية إسلامية تنظم أمر التربية والدعوة

<http://www.attabayun.com/kilas-berita/651-amil-zakat-bisa-dipidana.html>

21

<http://news.detik.com/read/2012/09/28/115325/2042686/10/uu-bisa-jebloskan-amil-zakat-ke-penjara-komaz-gugat-ke-mk?nd771108bcj>

<http://portal.mahkamahkonstitusi.go.id/webmk/index.php?page=web.Berita&id=7603#.UIDsM4E8veU>

<http://www.merdeka.com/peristiwa/pemerintah-pengelolaan-zakat-harus-diatur-negara.html>

<http://m.inilah.com/read/detail/1914070/pemerintah-yakin-zakat-lebih-baik-dikelola-baznas>

<http://www.dompetdhuafa.org/2012/10/12/menyoal-undang-undang-zakat/> diakses tanggal 18 Januari 2014

والاجتماعية"؛ بـ . كونها مؤسسة لديها إذن شرعي" يكونان معارضين لقانون جمهورية إندونيسيا الأساسية سنة 1945 ما لم يفسرا بـ "مسجلة كهيئة غじتماعية إسلامية تنظم أمر التربية والدعوة الاجتماعية أو مؤسسة رسمية لها طابع حكمي ، لا بد من الحصول على الإذن من الموظف المسؤول ، أما جمعية الناس ، أفراد علماء المسلمين أو لجان عمارة المساجد والمصليات في نادٍ ما أو محلة لا تصلها (BAZ) و (LAZ) ، فيكتفي الإخبار على عملية تنظيم الزكاة إلى الموظف المسؤول".

بـ . الفصل 18 البند (2) حرف أ و حرف ب القانون رقم 23 سنة 2011 عن تنظيم الزكاة الذي نص على: ١ . **مسجلة كهيئة اجتماعية إسلامية تنظم أمر التربية والدعوة والاجتماعية**"؛ بـ . كونها مؤسسة لديها إذن شرعي" ليس لديها قوة الحكم ما لم يفسرا بـ "مسجلة كهيئة اجتماعية إسلامية تنظم أمر التربية والدعوة الاجتماعية أو مؤسسة رسمية لها طابع حكمي ، لا بد من الحصول على الإذن من الموظف المسؤول ، أما جمعية الناس ، أفراد علماء المسلمين أو لجان عمارة المساجد والمصليات في نادٍ ما أو محلة لا تصلها (BAZ) و (LAZ) ، فيكتفي الإخبار على عملية تنظيم الزكاة إلى الموظف المسؤول".

جـ . الفصل 18 البد (2) حرف د القانون رقم 23 سنة 2011 عن تنظيم الزكاة الذي نص على : "لها مراقبة شرعية" يكون معارضًا لقانون جمهورية إندونيسيا الأساسية سنة 1945 ما لم يفسرا بـ "مراقبة شرعية سواء كانت داخلية أو خارجية"

دـ . الفصل 18 البد (2) حرف د القانون رقم 23 سنة 2011 عن تنظيم الزكاة الذي نص على : "لها مراقبة شرعية" ليس لديها قوة الحكم ما لم يفسرا بـ "مراقبة شرعية سواء كانت داخلية أو خارجية"

هـ . كلمة "كل من" في الفصل 38 و الفصل 41 من القانون رقم 23 سنة 2011 عن تنظيم الزكاة معارضة لقانون جمهورية إندونيسيا الأساسية سنة 1945 ما لم يفسرا بـ "مع استثناء جمعية الناس ، أفراد علماء المسلمين أو لجان عمارة المساجد والمصليات في نادٍ ما أو محلة لا تصلها (BAZ) و (LAZ) وقد حصل الإخبار على عملية تنظيم الزكاة إلى الموظف المسؤول".

وـ . كلمة "كل من" في الفصل 38 و الفصل 41 من القانون رقم 23 سنة 2011 عن تنظيم الزكاة ليس لديها قوة الحكم ما لم يفسرا بـ "مع استثناء جمعية الناس ، أفراد علماء المسلمين أو لجان عمارة المساجد والمصليات في نادٍ ما أو محلة لا تصلها (BAZ) و (LAZ) وقد حصل الإخبار على عملية تنظيم الزكاة إلى الموظف المسؤول".

في قرارها، المحكمة أقرت على كيان المؤسسة والأفراد كعاملٍ لِزَكَاةٍ . قبل إطلاق القانون رقم 23 سنة 2011 عن تنظيم الزكاة إلى الساحة ، كان تنظيم الزكاة أجراء المجتمع بأنفسهم ، سواء على شكل هيئة اجتماعية (منها ما تحتم بالدعوة أو التربية) ، أو مؤسسة لها طابع الحكم، أو جمعيات (كلجان عمارة المساجد والمصليات) ، بل على يد أفراد من يعتبر عالماً عند الناس ، وذلك بجمع الزكاة وتقسيمها على مجموعة معينةٍ أعضاؤها وشمول مساحتها صغيرة. ونفت المحكمة أيضاً على إمكانية تجريم تنظيم الزكاة على يد الجمعية والأشخاص ولجنة عمارة المساجد والمصليات الموجودين حالياً. الفصل 38 والفصل 41 يكون معمولاً بما فور تقيينها وهو تاريخ 25 نوفمبر 2011. عند ما مارس عامل الزكاة غير الشرعي الذي لم يحصل على الإذن من الموظف المسؤول ومنعه الفصل 38، فإن الحكومة لم تستطع على إيجاد هيكل مؤسسة عامل الزكاة أو قسم لها التي يمكنها الوصول إلى جميع أنحاء المناطق النائية التي كان عمال الزكاة غير الشرعيين قد مارسوه. منع عمل عمال الزكاة الذين لم يحصلوا على الإذن من الموظف المسؤول قد فتح أو على الأقل أعطى فراغاً من خدمة الزكاة في المجتمع ما لم تنظم (LAZ) أو (BAZNAS) في جميع أنحاء البلاد.

حتى ولو نظمت مؤسسة عاملٍ لِزَكَاةٍ في المحافظة أو أدنى منها ، ففي الواقع يوجد كثير من المناطق أو المحلات التي لم تصلها LAZ أو BAZNAS. وليس بمحض الصدفة أن يجبر المذكور في منطقة ليأتوا إلى محافظة أو BAZNAS مدينة أو LAZ ، أو قسم خدمة الزكاة ، إذا كانت المسافة أصلاً بعيدة ، لتطبيق قراراً في الفصل 38 والفصل 41. بحسب <sup>2</sup> النظر ، أقرت محكمة الحكم العليا على كيان عاملٍ لِزَكَاةٍ الذين قد خدموا الأمة مدة طويلة قبل إصدار القانون رقم 23 سنة 2011 عن تنظيم الزكاة .

报导了 2014 年 14 号法令，该法令在 2011 年 23 号法令下实施。如果在 2011 年 23 号法令下实施，那么在 2014 年 14 号法令下实施的差异在于：  
2014 年 14 号法令第 14 条规定，如果某人因违反 2011 年 23 号法令而被处以罚款，那么他将根据 2014 年 14 号法令第 14 条的规定受到处罚。

### جدول شروط إنشاء LAZ في القانون رقم 23 سنة 2011

#### وتقنين الحكومة رقم 14 سنة 2014

القانون رقم 23 سنة 2011	تقنين الحكومة رقم 14 سنة 2014
أ. مسجلة كهيئة اجتماعية إسلامية تدير أمر التربية والدعوة الاجتماعية أو مؤسسة لها طابع حكمي	أ. مسجلة كهيئة اجتماعية إسلامية تدير أمر التربية والدعوة الاجتماعية ب. كونها مؤسسة لها طابع حكمي

<p>ب. حاصلة على الترکیة من BAZNAS</p> <p>ج. لديها مراقبة شرعية</p> <p>د. لها قدرة في الإجراءات والإدارة والمالية للمارسة أعمالها</p> <p>هـ. تطوعية لا ربحية</p> <p>وـ. لها برامج في تنمية الزكاة لسعادة الأمة</p> <p>زـ. مستعدة للفحص الشرعي والمالي مؤقتا</p>	<p>جـ. حاصلة على الترکیة من BAZNAS</p> <p>دـ. لديها مراقبة شرعية</p> <p>هــ. لها قدرة في الإجراءات والإدارة والمالية للمارسة أعمالها</p> <p>وــ. تطوعية لا ربحية</p> <p>زــ. لها برامج في تنمية الزكاة لسعادة الأمة</p> <p>حـــ. مستعدة للفحص الشرعي والمالي مؤقتا</p>
--	--

المصدر: القانون رقم 23 سنة 2011 و تقوین الحكومة رقم 14 سنة 201

هناك فرق آخر سوى الفرق في شروط إنشاء LAZ، وهو ما يتعلق بتقنيين الحكومة رقم 14 سنة 201 مع تقرير محكمة الحكم، ألا وهو تحديد عامل الزكاة الفردي أو الجماعي في المجتمع كما نص في الفصل 66 :

(1) عند مجموعة من الناس أو محلة لم تصلها BAZNAS أو LAZ ، عملية تنظيم الزكاة يمكن أن يمارسها جمعيات أو أفراد أو علماء أو جان عمارة المساجد والمصليات كعامل الزكاة .

(2) عملية تنظيم الزكاة علة يد عامل الزكاة كما أريد في البند (1) يكون بالإخبار كتابة إلى مدير الشؤون الدينية في المديرية.

قرار تنظيم الزكاة في إندونيسيا قد أعطى فسحة في شروط إنشاء LAZ التي أسسها المجتمع ، حتى يعطي الإمكانيات للمجتمع في مشاركة فعالة في تنظيم الزكاة . نظرا إلى تاريخ تنظيم الزكاة في إندونيسيا ، فإن الحكومة قد أعطت فرصة لصحة عامل الزكاة الفردي أو الجماعي . وعليه فتنظيم الزكاة في إندونيسيا ، وظيفة الحكومة والمجتمع ليسا في جانب متعارض بل هما متعاونان في ترقية تأثير فعالية الخدمة في تنظيم الزكاة .

## الخاتمة

بناء على ما تقدم من البحث ، يستخلص منه أمور :

1. نظرية العامل في الفقه الإسلامي ما زالت في إطار الخلاف بين العلماء ، بعضهم يقولون بوجوب تنصيب الإمام السلطة الحاكمة له والبعض الآخر يقولون بعدم وجوب ذلك .
- ومهما اختلفوا في قضية التنصيب من قبل الإمام فهم متتفقون على تدخل الإمام أو الحكومة في تنظيم الزكاة مما يجعله حكمة محمودة .

2. قرار تنظيم الزكاة في إندونيسيا يعطي الإمكانية للمجتمع على المشاركة الفعالة في تنظيم الزكاة . نظراً لتاريخ تنظيم الزكاة في إندونيسيا ، فالحكومة تعطي الفرصة لشرعية عامل الزكاة الفردي أو الجماعي . في شأن تنظيم الزكاة في إندونيسيا، وظيفة الحكومة والمجتمع ليسا في جانب متعارض بل هما متعاونان في ترقية تأثير فعالية الخدمة في تنظيم الزكاة.

## المراجع

- أبو بكر جابر الجزائري. 1995. منهاج المسلم. بيروت: دار الفكر
- أحمد مصطفى المراغي. 1946. تفسير المراغي. مصر: الحالبي
- سيد سابق. 1983. فقه السنة. المجلد الأول. بيروت: دار الفكر
- محمد ابن صالح العثيمين. 2003 . فتاوى في أحكام الركعة. رياض: دار الثريا
- محمد رشيد رضا. 1368هـ. تفسير المنار. المجلد العاشر. مصر: المنار
- وهبة الرحيلي. 1989. الفقه الإسلامي وأدلته. المجلد الثاني. دمشق: دار الفكر
- يوسف القرضاوي. 1993. العبادة في الإسلام. بيروت: مؤسسة الرسالة
- Anshori, Abdul Ghofur. 2006. *Hukum dan Pemberdayaan Zakat: Upaya Sinergis Wajib Zakat dan Pajak di Indonesia*. Yogyakarta: Pilar Media
- Hafidhuddin, Didin. 2002, *Zakat dalam Perekonomian Modern*, Cet. 1, Jakarta: Gema Insani Press
- Mughniyah, Muhammad Jawad. 2007. *Fiqih Lima Mazhab: Ja'fari, Hanafi, Maliki, Syafi'i, Hambali*. Terjemah oleh Masykur A. B. (et.al.). Jakarta: Lentera
- Qardhawi, Yusuf. 1996. *Hukum Zakat: Studi Komparatif Mengenai Status dan Filsafat Zakat berdasarkan Qur'an dan Hadis*. Terjemah oleh: Salman Harun dkk. Bogor: Pustaka Litera AntarNusa
- Shihab, Quraish. 1999. *Membumikan Al Qur'an: Fungsi dan Peran Wahyu dalam Kehidupan Masyarakat*. Bandung: Mizan
- Zaidan, Abdul Karim. 1999. *Ensiklopedi Hukum Wanita dan Keluarga*. Jilid 2. Terjemah oleh Bahrudin Fannani. Jakarta: Robbani Press
- PERATURAN PERUNDANG-UNDANGAN**
- Undang-Undang Nomor 38 Tahun 1999 tentang Pengelolaan Zakat
- Undang-Undang Nomor 23 Tahun 2011 tentang Pengelolaan Zakat
- Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 86/PUU-X/2012
- Peraturan Pemerintah Nomor 14 Tahun 2014 tentang Pelaksanaan Undang-Undang Nomor 23 Tahun 2011 tentang Pengelolaan Zakat
- INTERNET**
- <sup>3</sup> [tp://www.attabayyun.com/kilas-berita/651-amil-zakat-bisa-dipidana.html](http://www.attabayyun.com/kilas-berita/651-amil-zakat-bisa-dipidana.html)
- <http://news.detik.com/read/2012/09/28/115325/2042686/10/uu-bisa-jebloskan-amil-zakat-ke-penjara-komaz-gugat-ke-mk?nd771108bcj>
- <http://portal.mahkamahkonstitusi.go.id/webmk/index.php?page=web.Berita&id=7603#.UIDsM4E8veU>
- <http://www.merdeka.com/peristiwa/pemerintah-pengelolaan-zakat-harus-diatur-negara.html>
- <http://m.inilah.com/read/detail/1914070/pemerintah-yakin-zakat-lebih-baik-dikelola-baznas>
- <http://www.dompetdhuafa.org/2012/10/12/menyoyal-undang-undang-zakat/> diakses tanggal 18 Januari 2014

# Artikel Bu Nur Fadhilah

## ORIGINALITY REPORT



## PRIMARY SOURCES

- |   |  |    |
|---|--|----|
| 1 | <a href="http://ia600500.us.archive.org">ia600500.us.archive.org</a>                 | 2% |
| 2 | Submitted to International Islamic University<br>Malaysia                            | 1% |
| 3 | <a href="http://www.rumahzakat.org">www.rumahzakat.org</a>                           | 1% |
| 4 | <a href="http://digilib.iain-palangkaraya.ac.id">digilib.iain-palangkaraya.ac.id</a> | 1% |
| 5 | <a href="http://repository.iainpurwokerto.ac.id">repository.iainpurwokerto.ac.id</a> | 1% |
| 6 | Submitted to Hamdan Bin Mohammed Smart<br>University                                 | 1% |
| 7 | <a href="http://alodaib.com">alodaib.com</a>   | 1% |
- 1 [ia600500.us.archive.org](http://ia600500.us.archive.org) 2%  
Internet Source
- 2 Submitted to International Islamic University Malaysia 1%  
Student Paper
- 3 [www.rumahzakat.org](http://www.rumahzakat.org) 1%  
Internet Source
- 4 [digilib.iain-palangkaraya.ac.id](http://digilib.iain-palangkaraya.ac.id) 1%  
Internet Source
- 5 [repository.iainpurwokerto.ac.id](http://repository.iainpurwokerto.ac.id) 1%  
Internet Source
- 6 Submitted to Hamdan Bin Mohammed Smart University 1%  
Student Paper
- 7 [alodaib.com](http://alodaib.com) 1%  
Internet Source

Exclude quotes

Off

Exclude matches

< 25 words

Exclude bibliography

Off